القسم الثاني من المغالطة اي الشبيهة بالظنيات كقولنا فلان يطوف بالليل وكل
من يطوف بالليل فهو زاهد لقيامه بالليل فانه في الاستدلال بالعلامة يشبه الظني
اعني قولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق وليس منه لان
الطواف بالليل يوجب الظن بالسارقيه لا بالزاهديه كما يتوهم والمناسب لهذا القسم
ان يقابل بـ مع الجدلي علي ما لا يخفي اعلم ان المغالطة واقسامها اعني السفسطة والمشاغبة
كما تطلق علي القياسات المشتملة علي معانيها كذلك تطلق بالاشتراك اللفظي علي
ملكة الاقتدار علي اقامتها فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق
حينئذ تكون تسعة واذا ضم اليها مباحث الالفاظ تصير عشرة فان قلت
القياس منقسم الي الصناعات الخمس فلا يكون قسما براسه خارجا عن اقسامه
فتكون ابواب المنطق بدون ضم مباحث الالفاظ ثمانية والا يلزم تعداد
المقسم مع الاقسام وهو غير جائز قلت القياس المنقسم هو القياس بحسب المادة
وهو غير معدود في ابواب المنطق والقياس المعدود هو القياس بحسب الصورة
وهو بين كما بيناه من قبل قوله وجب التصديق اولا لذكر تعريف الدلالة فيه بحث
وهو ان الدلالة صفة اللفظ ومرتبة الموصوف مقدمة علي مرتبة الصفة
فيكون تقديم مباحث الالفاظ واجبا علي تعريف الدلالة فالاولي ان يقال
في وجه تقديم تعريف الدلالة ان اللفظ قسم من الدال ومعرفة الدال من حيث
انه دال موقوف علي معرفة الدلالة قوله ومنه يعلم اي من وجوب التعرض لمباحث
الالفاظ باعتبار كون اللفظ منقسما الي المفرد المنقسم الي الكلي قوله يلزم من
العلم به العلم او الظن اه لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجود الصانع
من العلم بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كلزوم الظن بوجود المطر
من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن كلزوم الظن بوجود المطر
من الظن بوجود السحاب عند روية الدخان في جو السماء واما لزوم العلم من
الظن فمحال قوله وتقسيمها حاصل تقسيمه ان الدلالة اللفظية ثلاثة اقسام
وضعية وعقلية وطبيعية والدلالة التي غير اللفظية قسمان وضعية كدلالة النصب
العالم علي الصانع وعقلية فيكون المجموع خمسة لان الطبيعية من غير اللفظية

غير

غير موجودة عنده وانا اقول الدلالة الطبيعية الغير اللفظيه موجودة كدلالة
حركة قوة العرق الضارب وضعفها علي قوة المزاج وضعفه كما يستدل به الاطبا
فانها دلالة غير لفظية وهو ظاهر بانها طبيعية لان هذه الحركة بحسب مقتضي الطبع
كما ان حصول لفظ اح بحسب مقتضي الطبع فتكون اقسام الطبيعية مساوية
ومعادلة لاقسام اللفظية فيكون المجموع ستة فان قلت اي نسبة بين اقسام
اللفظية قلت اما بحسب الصدق فبينهما مباينة كلية واما بحسب الوجود فبين
الوضعية والطبيعية ايضا مباينة كلية لامتناع تحققهما في لفظ واحد
لوجود صدور لفظ الوضعية بحسب الاختيار وصدور لفظ الطبيعية بحسب
الطبع فبينهما تناف وبين كل واحد من الوضعية والطبيعية وبين العقلية
عموم وخصوص من وجه لوجود الوضعية والعقلية في لفظ زيد مثلا
عند سماعه من وراء الجدار لانه ح بحسب الوضع يدل علي الذات المشخصة
وبحسب العقل علي وجود اللافظ ووجود الوضعية بدون العقلية فيه اي في زيد
ايضا عند سماعه من داخل الجدار مع مشاهدة اللافظ ووجود العقلية
بدون الوضعية في لفظ ديز وبيز عند سماعه من وراء الجدار ولوجود
العقلية والطبيعية في لفظ اح عند سماعه من وراء الجدار فانه بحسب
الطبع يدل علي وجع الصدر وبحسب العقل علي وجود اللافظ ووجود
الطبيعية بدون العقلية فيه اي في لفظ اح ايضا عند سماعه من داخل الجدار مع المشاهدة
ووجود العقلية بدون الطبيعية في لفظ ديز وبيز ايضا كما ذكرنا
واما بين الاقسام الغير اللفظية فمباينة بحسب الصدق علي ما لا يخفي
واما بحسب الوجود فبين كل واحدة من الغير اللفظية الوضعية والطبيعية
وبين العقلية عموم مطلق بمعني ان العقلية تتحقق في كل ما يتحققان في
كل ما تحقق فيه العقلية فان العقلية تتحقق في دلالة الخطوط لانها
تدل علي الصانع من حيث انها مصنوعة وكذلك تتحقق في دلالة النبض
من حيث ان النبض مصنوع ولا تتحقق الوضعية والطبيعية من غير
اللفظية في دلالة العالم علي وجود الصانع فافهم قوله وهي كون اللفظ

Copyright © King Saud University